الفصل التمهيدي
للدراسة

المبحث الأول: مدخل الدراسة

- مقدمة.
- أهمية الدراسة.
- مشكلة الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- فروض الدراسة.
- حدود الدراسة.
- منهجية الدراسة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

- الدراسات باللغة العربية.
- الدراسات باللغة الإنجليزية.
- التعليق على الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية.

المبحث الأول: مدخل الدراسة

- مقدمة

يعد قطاع المشروعات الصغيرة من المكونات الأساسية لأي إقتصاد نامي وسليم, لما يتمتع به هذا القطاع من أبعاد إستراتيجية تهدف إلى تحقيق معدلات النمو الإقتصادي التي تساعد على خلق فرص العمل والحد من البطالة, من خلال ما يعرف بالتوظيف الذاتي, الذي يتحقق من خلال إنشاء المشروعات الصغيرة القائمة على مفهوم الريادة الذي يتضمن الإبداع من قبل رواد المشروع.

ويلعب هذا القطاع دوراً أساسياً وهاماً في أي إقتصاد وطني سواء كان نامياً أم متقدماً , وذلك من خلال مساهمته في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية, سواء في مجال الإنتاج أو توفير فرص العمل والتدريب المهني, خاصة للشباب من الخريجين الجدد والنساء والفئات الأقل حظاً في المجتمعات, وذلك نظراً لإنتشار قطاع المشروعات الصغيرة في مختلف جوانب النشاط الإقتصادي, كما تظهر أهمية قطاع المشروعات الصغيرة في دعمه للمشروعات المتوسطة والكبيرة من خلال الإنتاج أو التوزيع أو تقديم الخدمات لتلك المشاريع وإعتباره بمثابة ظلٍ لها.

ويشمل هذا القطاع المصانع والورش الحرفية والتجارة والزراعة والخدمات, ويشمل المشروعات الصغيرة الحديثة ذات التقنية المعاصرة, كذلك المشروعات التقليدية البسيطة, كما في الهند على سبيل المثال يضم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ثلاثة ملايين وحدة صناعية تشارك بنسبة (35 %) [1] من حجم المنتجات الهندية, وفي الولايات المتحدة الأمريكية تشكل المشروعات الصغيرة ما يقارب (58 %) من حجم العمالة, وتساهم بنسبة (50%) [2] من إجمالي

---

[1] حسن القمحاوي, المشروعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في الهند, موقع الكتروني .www.islamonline.net 11-10-2006

[2] عبد الحميد أبو ناعم , **إدارة المشروعات الصغيرة**, عمان, دار الفجر للنشر والتوزيع, 2002 : ص22

الناتج القومي الأمريكي, وهذه النسبة تساهم بشكل واضح في حل مشكلة البطالة في تلك البلدان, وهذه الأرقام تبُرز أهمية قطاع المشروعات الصغيرة في الدول المتقدمة والنامية.

وبالرغم من هذه الأهمية البالغة لقطاع المشروعات الصغيرة والدور الذي يلعبه في التنمية الإقتصادية والإجتماعية, إلا أن هذا القطاع يواجه العديد من المشاكل والعقبات التي تعيق عملية تحقيق الأهداف المنشودة للمشروعات العاملة فيه, وتحول دون الوصول إلى تحقيق الدور المنوط به في دعم المسيرة التنموية لأي إقتصاد وطني.

وفي الواقع الفلسطيني تشكل التحديات التمويلية لقطاع المشروعات الصغيرة الجانب الأبرز والأهم من تجربة ذلك القطاع, حيث تشير الدراسات إلى أن التحديات التمويلية التي تواجهها المشروعات الصغيرة قد تكون من أهم عوامل فشلها إلى جانب التحديات الإدارية الأخرى منها علي سبيل المثال لا الحصر, القدرات العلمية في صياغة جدوى تلك المشاريع من قبل أصحابها قبل التأسيس, والمهارات الإدارية المطلوبة لإدارتها أثناء التأسيس (تخطيط- تنظيم– توجيه ورقابة).

في هذه الدراسة سيتناول الباحث واقع وأهمية قطاع المشروعات الصغيرة في الأراضي الفلسطينية (محافظات غزة) والتركيز على مصادر التمويل التي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة في الدول النامية بوجه عام والواقع الفلسطيني بوجه خاص, وذلك من خلال التركيز على دور مؤسسات الإقراض العاملة في الأراضي الفلسطينية, والتي تعد الممول الأول لقطاع المشروعات الصغيرة, ليتسنى للباحث إستخلاص النتائج والوصول إلى توصيات عملية تفيد قطاع المشروعات الصغيرة في الواقع الفلسطيني على تخطى المشاكل والتحديات التمويلية التي تواجهه وتحد من قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة منه على المستوى الإقتصادي والإجتماعي, بالرغم من خصوصية الواقع الفلسطيني الذي يتمثل في وجود الإحتلال الإسرائيلى المتحكم في كل المنافذ التجارية(معبر رفح, معبر كرم أبوسالم, معبر الشجاعية ومعبر بيت حانون) والتي يمكن إعتبارها

البوابات الأساسية لمحافظات غزة الخمسة من حيث إستيراد المواد الأولية للمنشآت الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية وتصدير منتجات تلك المنشآت.

- أهمية الدراسة

يختلف الواقع الفلسطيني عن غيره من الدول النامية, نظراً لوجود الإحتلال الإسرائيلى على أراضيه, وحالة التكيف والمقاومة المطلوبة من الأفراد والمؤسسات لصياغة واقع إقتصادي مستقر يخدم الشريحة الأعظم من الشعب الفلسطيني, من خلال الإهتمام والدعم لهذا القطاع الذي يشكل تقريباً (94 %)[1] من المشروعات المسجلة في السجلات الرسمية (دائرة الإحصاء المركزية) حسب ما أعلن عنه وزير الصناعة الفلسطيني في تقرير صادر عن الوزارة في يناير 2006.

ويمكن صياغة أهمية هذا الدراسة على النحو التالي:

1. تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تبحث في موضوع المشروعات الصغيرة الذي يشغل بال المسئولين والخبراء والأكاديميين على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي لما تساهمه هذه المشروعات في تحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي لتلك الدول.
2. التركيز المتنامي على أهمية الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في المساهمة في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي المنشودة, وذلك من خلال زيادة الإنتاج والحد من البطالة ومستويات الفقر التي تعاني منها الإقتصادات النامية.
3. إضافة إلى أن الإحصاءات العالمية في مجال المشروعات الصغيرة, تشير إلى أن أكثر من (90 %) من المشاريع في معظم الدول هي مشروعات صغيرة, ويعمل بها ما يقارب

---

[1] وزارة الصناعة الفلسطينية , **تقرير حول أهمية المشروعات الصغيرة في الواقع الفلسطيني**, فلسطين, رام الله , 10 كانون الثاني 2006 :ص[12]

(40 %) من مجمل القوى العاملة, وأن ما يقارب (75 %)[1] من الوظائف الجديدة تخلق من خلال المشروعات الصغيرة.

4. تأتي هذه الدراسة إستجابة لبعض توصيات الدراسات السابقة التي تشير إلى أن التحديات والعقبات المالية تعتبر من أهم الأسباب التي تقود إلى فشل المشروعات الصغيرة, مثل دراسة الأغا "المشاريع الصغيرة ومشاكل تمويلها في الضفة الغربية وقطاع غزة"[2].
5. تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة في مجال الكشف عن مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة في الواقع الفلسطيني, لتجاوز التحدي الأكبر في تجربة تلك المشروعات.
6. تقديم اقتراحات وتوصيات من شانها تعزيز دور مؤسسات الإقراض العاملة في الأراضي الفلسطينية للمساهمة في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة الذي يعتبر القطاع الأكبر فيها.

- مشكلة الدراسة

تنحصر مشكلة الدراسة في معاناة أصحاب المشاريع الصغيرة من عدم وصول مؤسسات الإقراض إلى المناطق الجغرافية المحتاجة إلى تنمية قطاع المشروعات الصغيرة فيها, وقلة الخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات للمقترضين من قبل مندوبيها في الميدان, وإرتفاع نسبة الفائدة المفروضة على القروض, بالإضافة إلي سلسلة الإجراءات الإدارية الطويلة للحصول على القرض من تلك المؤسسات العاملة في محافظات غزة.

- أهداف الدراسة

1. التعرف على إمكانيات مؤسسات الإقراض في الوصول إلى جميع المناطق الجغرافية المحتاجة إلى تنمية قطاع المشروعات الصغيرة فيها.

---

[1] وزارة الصناعة, **المرجع السابق**, 2006: ص16

[2] وفيق الأغا, **المشاريع الصغيرة ومشاكل تمويلها في الضفة الغربية وقطاع غزة,** ورقة عمل مقدمة فى مؤتمر كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, حول منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة- التحديات والآفاق المستقبلية, 2003 :ص3

2. إبراز حجم الخدمات التي تقدمها مؤسسات الإقراض لتنمية قطاع المشاريع الصغيرة في محافظات غزة.
3. إظهار مدى تأثير نسبة الفائدة المفروضة على القروض على تنمية قطاع المشروعات الصغيرة فى محافظات غزة.
4. التعرف على مدى الصعوبات الإدارية التي تواجه المقترضين للحصول على قروض من مؤسسات الإقراض.
5. التعرف علي مدى تأثير العوامل الديمغرافية (الجنس – طبيعة المشروع – المؤهل العلمي – موقع المشروع – أماكن إنشاء المشروع- عمر المشروع – عدد مرات الاقتراض- حجم رأس مال المشروع- حجم القرض) في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة.

- فروض الدراسة

الفرضية الأولى:

لا توجد علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين مجال تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمجالات الأربعة التالية:

- الوصول للمناطق الجغرافية المحتاجة من قبل مؤسسات الإقراض.
- الخدمات التي تقدمها مؤسسات الإقراض لفئة المقترضين.
- نسبة الفائدة المفروضة على القروض من قبل مؤسسات الإقراض.
- الإجراءات الإدارية المستخدمة في الحصول على القروض من قبل مؤسسات الإقراض.

الفرضية الثانية:

لا يوجد تأثير دالٍ إحصائياً على المتغير التابع "تنمية قطاع المشروعات الصغيرة" من جهة المتغيرات المستقلة الأربعة التالية:

- الوصول للمناطق الجغرافية المحتاجة من قبل مؤسسات الإقراض.

- الخدمات التي تقدمها مؤسسات الإقراض لفئة المقترضين.

- نسبة الفائدة المفروضة على القروض من قبل مؤسسات الإقراض.

- الإجراءات الإدارية المستخدمة في الحصول على القروض من قبل مؤسسات الإقراض.

الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين متوسط درجات المتغيرات التالية في مجال تنمية قطاع المشروعات الصغيرة:

- الفئة العمرية لأصحاب المشاريع

- متوسط درجات الذكور ومتوسط درجات الإناث.

- طبيعة نشاط المشروع لدى المقترضين.

- المؤهلات العلمية المختلفة للمقترضين.

- أماكن إنشاء المشاريع المختلفة.

- الفئات العمرية لمشاريع المقترضين.

- عدد مرات الإقتراض.

- حجم رأس مال المشروع.

- حجم القرض.

حدود الدراسة

1. الحدود الزمانية: سيقوم الباحث بتطبيق أدوات الدراسة في الفترة من 2000 حتى نهاية عام 2006.

2. الحدود المكانية: سوف يطبق الباحث الدراسة في حدود محافظات غزة (محافظة شمال غزة, محافظة غزة, محافظة الوسطى, محافظة خانيونس ومحافظة رفح).
3. الحدود الموضوعية: يتحدد موضوع الدراسة فى آليات عمل مؤسسات الإقراض العاملة في الأراضي الفلسطينية (دراسة حالة لبرنامج التنمية والتخطيط في وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين في محافظات غزة)
4. الحدود البشرية: ستطبق الدراسة على عينه من المقترضين في برنامج التنمية والتخطيط فى وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين في محافظات غزه.

- منهجية الدراسة

يعتبر التعرف على دور مؤسسات الإقراض في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة في الواقع الفلسطيني (محافظات غزة) من وجهة نظر المقترضين الهدف الرئيس لإجراء هذه الدراسة, وللوصول إلى هذا الهدف إتبع الباحث المنهج الو صفى التحليلي, وبناء أدوات الدراسة التي إعتمد عليها في جمع البيانات من أجل التحقق من فروض الدراسة.

أولاً : أسلوب الدراسة

1. منهج الدراسة

إستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, كونه يناسب دراسة هذه الظاهرة ويعمل هذا المنهج على دراسة الظاهرة (ظاهرة فشل المشاريع الصغيرة) الموجودة والمتاحة للدراسة والقياس. حيث يقوم الباحث بتحليل العوامل المتداخلة فى الظاهرة ويصف مدى ترابطها مع بعضهابعضاً , للتوصل إلى مجموعة من النتائج ووضع تفسير لها, وذلك من أجل تحقيق أهداف الدراسة التي يقوم بها.

2. مصادر جمع البيانات

قام الباحث بإستخدام المصادر الثانوية والأولية لجمع البيانات في هذه الدراسة, حيث أن الباحث إعتمد على الكتب والمجلات العلمية المتخصصة والتقارير والوثائق والأخبار المرئية والمسموعة كمصادر ثانوية أما المصادر الأولية فتشمل على الإستبانه التي أُعدت خصيصاً لهذه الدراسة بالإضافة الى المقابلات الشخصية مع المقترضين والعاملين بمؤسسات الإقراض والمسئولين في العديد من الوزارات والغرفة التجارية فى قطاع غزة (أنظر قائمة المصادر).

ثانياً: مجتمع الدراسة

إن مجتمع الدراسة مؤسسات الإقراض والمقترضون من برنامج التنمية والتخطيط فى وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين في محافظات قطاع غزة الخمسة (رفح, خانيونس, الوسطي, غزة والشمال), هؤلاء المقترضون هم فعلاً على كشوف المؤسسة في زمن الدراسة الميدانية من قبل الباحث**,** علماً بأن برنامج التنمية والتخطيط قدم قروض إلى ما يقارب (83000) قرض بواقع (83 مليون دولار)[1] في محافظات قطاع غزة والضفة الغربية منذ التأسيس حتى لحظة جمع البيانات من قبل الباحث.

ثالثاً : عينة الدراسة: تألفت عينة الدراسة من عينتين كما يلي:

*** عينة استطلاعية**

في المرحلة الأولى, تم تطبيق المقياس على (30) من أصحاب المشاريع بالطريقة العشوائية البسيطة بغرض التأكد من صلاحية أدوات الدراسة وإستخدامها لحساب الصدق والثبات, أما في المرحلة الثانية فقد تم تطبيق المقياس على عينة عشوائية أخرى قوامها (60).

*** عينة الدراسة الكلية**

[1] ناصر جبر, **مقابلة شخصية**, مدير برنامج التنمية والتخطيط فى وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين, فلسطين, فى 20-6-2006

بلغت عينة الدراسة (150) من أصحاب المشاريع موزعين على المحافظات الخمسة في قطاع غزة (رفح, خانيونس, الوسطي, غزة والشمال), وقد كانت نسبة الإستجابة من المقترضين حوالي (93.3%) أي بواقع (140) إستبانه من العينة المستهدفة الكلية (150), وبلغ عدد الإستبيانات التي تم تحليلها (140) إستبانة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد:

يحظى موضوع المشروعات الصغيرة بكثير من الإهتمام من قبل الحكومات, الخبراء, الأكاديميين, الباحثين والمهتمين في هذا المجال على مستوى دول العالم لاسيما الدول المتقدمة صناعياً ولقد ظهر هذا الإهتمام في الربع الأخير من القرن السابق, إلا أن هذا الإهتمام في الواقع العربي تحديداً مازال محصوراً في أروقة قاعات المؤتمرات والندوات وورش العمل, حيث أن الدراسات الميدانية التي تهدف الى التعرف على دور الجهات الممولة لقطاع المشروعات الصغيرة في المنطقة العربية, لاسيما مؤسسات الإقراض العاملة فى تلك الدول مازالت محدودة ومحصورة, وفى حدود علم الباحث لا توجد دراسة تناولت دور برنامج التنمية والتخطيط فى وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) فى تنمية قطاع المشروعات الصغيرة.

وفى هذه الدراسة سوف يتناول الباحث الدراسات السابقة التي تتقاطع مع موضوع تمويل المشروعات الصغيرة, والتي تتطرق الى أهمية التمويل لهذا القطاع, إضافة الى دور مؤسسات التمويل ممثلة بالمصارف التجارية أو الإسلامية ومؤسسات الإقراض الأخرى. ومن جهة أخرى سيتناول الباحث الدراسات التي تعكس أهمية قطاع المشروعات الصغيرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية. أما في الواقع الفلسطيني فتشكل الندرة لهذه الدراسات السمة الغالبة, كما أشار الباحث (فواز البدوي) فى دراسته التيستعرض لاحقاً ضمن الدراسات السابقة في هذا المبحث والذي ينقسم الى ما يلي:

أولا: **الدراسات باللغة العربية.**

ثانياُ: **الدراسات باللغة الأجنبية.**

ثالثاً : **تعليق عام على الدراسات وعلاقتها بالدراسة الحالية.**

الدراسات باللغة العربية

- دراسة, فواز البدوي, 2005 [1]:

(واقع تمويل المشروعات الصغيرة في محافظات نابلس - فلسطين) تناولت الدراسة الواقع التمويلي للمشاريع الصغيرة في محافظات نابلس والتي تعتبر العاصمة الإقتصادية لفلسطين, وذلك لأهمية هذا القطاع باعتباره المصدر الأساسي لتوفير فرص العمل ولكبر حجم هذا القطاع, وذلك من خلال مشكلة الدراسة الرئيسة المتمثلة في محدودية مصادر التمويل لأصحاب المشاريع الصغيرة في مدينة نابلس, وإعتمد الباحث في دراسته على منهجين أولهما المنهج المسحى لعدد من أصحاب المشاريع الصغيرة في نابلس وذلك من خلال الإستبانة التي تم توزيعها على أفراد العينة, أما المنهج الثاني فقد تمثل في الدراسة الوصفية والتحليلية لعدد من المؤسسات التمويلية, وقد توصل الباحث الى العديد من النتائج منها: تعدد تعريفات المشروعات الصغيرة, بالإضافة إلى معاناة قطاع المشروعات الصغيرة من المشاكل التمويلية وتحيز البنوك لصالح المشاريع الكبيرة, وإعتماد قطاع المشروعات الصغيرة في تمويلها على المصادر الداخلية مثل التمويل الذاتي والإقتراض من الأقارب, وقد قدم الباحث العديد من التوصيات منها ضرورة تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية يتفق الباحث مع دراسة الوادي في محدودية التمويل لأصحاب المشاريع الصغيرة في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة). وتميز الباحث عن دراسة الوادي في إختيار الموقع الجغرافي لعينة الدراسة وإختيار الحالة الدراسية لأحد مصادر التمويل (برنامج التنمية والتخطيط فى وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين) الذي يشكل أكبر جهة مقرضة في الأراضي الفلسطينية, ووصول عملها إلى التواجد الفلسطيني في الشتات بالإضافة الى تطبيق الدراسة في محافظات غزةالأكثر فقراً ونسبة في البطالة وليست في مناطق الضفة الغربية.

- دراسة, آمنة عبد العال, 2005[1] :

[1] فواز البدوي, **واقع تمويل المشروعات الصغيرة فى محافظات نابلس-فلسطين,** (السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, رسالة ماجستير غير منشوره ,2005)

(دور المصارف في تمويل القطاع النسوى - تجربة بنك البركة السوداني) تهدف الدراسة الى تقييم دور المصارف في تمويل القطاع النسوى, والذي يعتبر ضمن القطاعات ذات الأولوية في منح التمويل, وتمثلت مشكلة الدراسة في محدودية رأس المال المستخدم في المشاريع النسوية وضعف المهارات الإدارية لدى صاحبات المشاريع. إعتمدت الباحثة في دراستها على منهجين أولهما المنهج المسحي للنساء اللاتي تم تمويلهن من الفرع النسائي داخل الخرطوم, أما المنهج الثاني فيتمثل في الدراسة الوصفية التحليلية لتجربة بنك البركة السوداني (فرع الزهراء) وقد خلصت الباحثة الى أنه بالرغم من تضمين القطاع النسوي من القطاعات ذات الأولوية في منح التمويل إلا أن نسبة تمويل القطاع النسوي مازالت اقل من (1%) من إجمالي التمويل الممنوح, ضعف رأس المال المستخدم وعدم الإلمام بأساليب التسويق الحديث وضبط الجودة, ولم تستطع تلك البرامج من كسر حاجز الخوف لدى النساء للتوجه الى برامج المصارف للمساهمة في تطوير إنتاجية القطاع النسوى, وقد أوصت الباحثة بضرورة خفض الضرائب والضمانات ورسوم الإنتاج وتضمين السياسات التمويلية للبنك المركزي بنسب محددة لتمويل القطاع تكون ملزمة للمصارف الحكومية.

يتفق الباحث مع دراسة عبد العال, في أهمية ودور القطاع النسوي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في أي بلد عربي, أهمية تسهيل إجراءات الحصول على القروض وخفض الضرائب على المشروعات الصغيرة. وتميز عنها من خلال التركيز على مؤسسات الإقراض وضرورة تطوير أداء تلك المؤسسات حيث أنها تعمل منفردة في الأراضي الفلسطينية.

---

(1) آمنه عبد العال, **دور المصارف فى تمويل القطاع النسوى -تجربة بنك البركة السوداني,** (السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, رسالة ماجستير غير منشوره, 2005)

- دراسة, عبد الله منصور, 2005[1]:

(أثر الإدارة على أداء المشروعات الصغيرة في السودان - ما بين 1995-2004) تهدف الدراسة الى قياس أثر الإدارة من حيث التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على أداء واستمرارية المشروعات الصغيرة في السودان, تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الأداء الإداري لدى أصحاب المشاريع في السودان, وقد إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لعينة من المشاريع الصغيرة في الخرطوم. وقد خلص الباحث الى الضعف الشديد في إدارة المشروعات الصغيرة من قبل أصحاب المشاريع, وعدم إلمامهم بعلم وفن الإدارة المطلوبة لنجاح أي مشروع بغض النظر عن طبيعته إنتاجي, خدمي, صناعي أو زراعي, وقد قدم الباحث العديد من التوصيات:

منها أن تقدم الجهات الرسمية في الدولة برنامج تدريبي يهتم بشكل خاص بأصحاب المشروعات الصغيرة لتأهيلهم على إدارة المشاريع وزيادة معرفتهم لضمان إستمرارية عمل وتطوير هذا القطاع لما له من أهمية على مستوى الإقتصاد الوطني في السودان.

يتفق الباحث مع دراسة منصور, في إهتمامه بأحد العناصر المهمة لضمان نجاح وتطور قطاع المشروعات الصغيرة, من خلال التدريب الإداري والمالي الذي يجب أن يقدم لأصحاب المشاريع الصغيرة في السودان من قبل الجهات الرسمية والمنظمات الأهليه, وذلك ضمن برنامج إستراتيجي يقابل أهمية هذا القطاع, حيث المهارات الإدارية والمالية تعتبر من العناصر المهمة الذي يجب التركيز عليها وتطويرها في إدارة المشروعات الصغيرة, ويختلف الباحث مع دراسة منصور في التركيز على حل مشكلة التمويل من الجهات الممولة (مؤسسات الإقراض) وتسهيل عملية الإقراض لأصحاب المشاريع الصغيرة دون أن يسقط أهمية المهارات الإدارية لدى أصحاب المشاريع.

---

[1] عبد الله منصور, **اثر الإدارة على أداء المشروعات الصغيرة فى السودان - ما بين 1995-2004** (السودان: جامعة أم درمان الإسلامية, رسالة ماجستير غير منشوره, 2005)

- **دراسة, عامر القراوى, 2005 [1]:**

(إختناقات إدارة وتمويل الصناعات الصغيرة في السودان ووسائل معالجتها - دراسة حالة تطبيقية على ولاية الخرطوم للفترة من 1989-2004) تهدف الدراسة الى معالجة إختناقات إدارة وتمويل الصناعات الصغيرة في السودان ووسائل معالجتها, بالتركيز على الصناعات الجلدية والمنسوجات الخشبية, الحديدية والمعدنية, آخذاً ولاية الخرطوم نموذجاً لبقية ولايات السودان المختلفة نسبة لتركيز معظم الصناعات الصغيرة فيها, وتمثلت مشكلة الدراسة في التدهور الحاصل على الصناعات الصغيرة في السودان, و إتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الوصول الى نتائج عديدة منها: أن الصناعات الصغيرة في السودان تعانى من إختناقات إدارية ونقص في التمويل, ونسبة الضرائب العالية والرسوم وكثرة الإجراءات بالإضافة الى منافسة الصناعات المستوردة. وقد أوصى الباحث بتكثيف الدورات الإدارية لأصحاب الصناعات الصغيرة وضرورة العمل على إزالة الإختناقات المالية وفتح قنوات تمويلية, ودعم البنوك في هذا المجال, وتسهيل إجراءات التمويل, واعفائها من الضرائب والرسوم المفروضة, وتسليط الضوء على المنتجات والصناعات الصغيرة في السودان.

يتفق الباحث مع دراسة القراوي في أهمية وضرورة توفر مصادر تمويل لقطاع الصناعات الصغيرة وضرورة تيسير وتسهيل عملية الحصول على الموارد المالية وتخفيض الضرائب المفروضة عليها لحساب قطاع الصناعات الصغيرة, لضمان تحقيق أهداف هذا القطاع, بالإضافة الى أهمية التدريب الإداري لأصحاب الصناعات الصغيرة, ويتميز الباحث عن دراسة القراوي في الفترة الزمنية للدراسة بالإضافة الى عينة الدراسة وموقعها الجغرافي, حيث الإختلاف في الواقع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي.

---

[1] عامر القراوى, **اختناقات إدارة وتمويل الصناعات الصغيرة فى السودان ووسائل معالجتها - دراسة حالة تطبيقية على ولاية الخرطوم للفترة من 1989-2004** (السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, رسالة ماجستير غير منشوره, 2005).

- دراسة, محمد مقداد و سالم حلس, 2005[1]:

(دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين) تهدف الدراسة إلى تقييم دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الإقتصادية في فلسطين, وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف دور البنوك الإسلامية في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة, وهنا لم يكتف الباحثان بالبيانات المنشورة عن المصارف الإسلامية بل سعيا الى الإعتماد كذلك على البيانات الأولية, حيث تم تجميع البيانات من البنوك الإسلامية وفروعها مباشرة عبر إستبانه صممت لهذا الغرض ووزعت على مدراء البنوك الإسلامية العاملة فى قطاع غزة فقط, وعليه فان الدراسة لم تشتمل على كل مدراء البنوك في فلسطين. وقد أكدت الدراسة على الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية, غير أن النتائج الميدانية أكدت عدم قدرة المصارف الإسلامية في فلسطين على أن تلعب هذا الدور, وقد أشار الباحثان بأنه على الرغم من أن النتائج تشير الى نجاح المصارف الإسلامية في تجميع المدخرات في فلسطين, إلا أن الدراسة أيضا أكدت الفشل الذريع في تقديم التسهيلات وخاصة لقطاع المشروعات الصغيرة, مما يشير الى ضعف دورها في تحقيق التنمية الإقتصادية, وقد قدم الباحثان العديد من التوصيات حول تنشيط الدور التنموي للمصارف الإسلامية, تتعلق غالبها في الإهتمام بالتخطيط وإيجاد البدائل للتمويل بالمرابحة والإهتمام بالمضاربة والمشاركة لدعم قطاع المشروعات الصغيرة الذي يشكل الغالبية العظمى من المشاريع في محافظات غزة.

يتفق الباحث مع دراسة مقداد وحلس, في أن المصارف الإسلامية والتجارية, حتى اللحظة لم تستطع تقديم الدور التنموي المطلوب منها في التنمية الإقتصادية, وعلى وجه الخصوص دعم قطاع المشروعات الصغيرة, ويتميز الباحث عنهما في التركيز على جهات التمويل العاملة في محافظات غزة, والتي تتبنى إستراتيجية دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة (مؤسسات الإقراض).

---

[1] محمد مقداد, سالم حلس, **دور البنوك الإسلامية فى تمويل التنمية الاقتصادية فى فلسطين,** (فلسطين, مجلة الجامعة الإسلامية, سلسلة الدراسات الإنسانية, المجلد الثالث عشر -العدد الأول: يناير 2005)

- **دراسة, محمود الوادي, 2005 [1]:**

(المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها - مع إشارة خاصة لدورها فى التنمية في الأردن) تهدف الدراسة الى رسم إطار للتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والكامن فيها والتابعة من الخصائص التي يفرضها تعريف تلك المشروعات, وذلك من خلال مشكلة الدراسة التي تناولها الباحث وهي أن المشروعات الصغيرة تواجه جملة من التحديات, والتحدي المالي ليس التحدي الوحيد الذي تواجهه تلك المشروعات, مستخدماً منهج البناء النظري (بدون دراسة ميدانية) في دراسته, مركزاً على قطاع المشروعات الصغيرة في الأردن. وعليه توصل الباحث إلى ضرورة التمييز بين المشروعات الصغيرة النامية والمشروعات الصغيرة المستقرة, بحيث أن المشروعات الصغيرة النامية هي التي تواجه التحديات المالية والإدارية, التي تسفر عنها أسباب ومظاهر فشل تلك المشروعات, لذا يجب التركيز على تلك المشاريع ودعمها وتطويرها, على حد تعبير الباحث.

وقد أوصى الباحث بالعديد من التوصيات منها: تطوير المهارات والقدرات الإدارية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة, وضرورة أن تقدم الحكومة برامج دعم تساهم في تذليل مشكلة التمويل.

يتفق الباحث مع دراسة الوادي في أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية, ووجوب تطويرها في العالم العربي, وضرورة تنمية القدرات الإدارية لدى أصحاب المشاريع. ويتميز الباحث عن الوادي في منهج البحث المستخدم في الدراسة, بالإضافة الى التصنيف للمشروعات الصغيرة الذي بنى الوادي دراسته عليه, حيث أن المشروعات الصغيرة تتميز بخصائص مشتركة والإهتمام يجب أن لا يقتصر على تصنيفها مستقره أو نامية.

---

[1] محمود الوادي, **المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها -مع إشارة خاصة لدورها فى التنمية فى الأردن**(القاهرة, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, المجلة العربية للإدارة, المجلد الخامس والعشرون, العدد الأول,حزيران, 2005)

- دراسة, فؤاد الشيخ, 2004 [1]:

(ثقافة الإبتكار في منشآت الأعمال الصغيرة) تهدف الدراسة الى التعرف على مدى شيوع ثقافة الإبتكار في منشآت الأعمال الصغيرة في الأردن, كما سعت الى إختبار العلاقة- إن وجدت- بين توافر ثقافة الإبتكار في حل المشكلات التي تواجه هذه المنشآت, وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيس التالي: لماذا دراسة الإبتكار في المنشآت الصغيرة بالذات؟ وعلى ضوء ذلك قام الباحث بتصميم استبانه كأداة لجمع البيانات وفحص قياس المتغيرات المختلفة, وقد خلص الباحث الى العديد من النتائج منها: أن عناصر ثقافة الإبتكار متوافرة الي حد ما, ولكنها ليست بتلك القوة المطلوبة, بالإضافة إلي أن أصحاب المنشآت الصغيرة يعوزهم الحماس لإدخال تغييرات من شانها أن تشجع جواً من الريادة المؤسسية. وعلى ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث, فقد قدم العديد من التوصيات منها:

- إجراء عدد من الدراسات حول عدم تبني الأساليب الإبتكارية في المؤسسات الصغيرة.

- دراسة الهياكل التنظيمية لمعرفة مدى ملائمتها لواقع البيئة العربية, ودراسة تجارب الدول الأخرى لمعرفة مدى ملائمة الأساليب الإبتكارية والإستفاده منها لتطبيقها في واقع الدول العربية.

يتفق الباحث مع دراسة الشيخ في التأكيد على أحد المزايا الرئيسة للمشروعات الصغيرة وهي ثقافة الإبتكار والإبداع, التي يمكن أن تكون المشروعات الصغيرة تربة خصبة لها, بحيث تتماشى مع خصائص المشروعات الصغيرة إذا توفرت العوامل لتنميتها وتطويرها, ويتميز الباحث عن دراسة الشيخ في البحث والتركيز على توفير المصدر المالي لأصحاب المشاريع لضمان تنمية الإبتكار والإبداع لدى أصحاب المشاريع.

---

[1] فؤاد الشيخ, **ثقافة الابتكار فى منشآت الأعمال الصغيرة,** (القاهرة, المنظمة العربية للتنمية الإدارية, المجلة العربية للإدارة, المجلد الرابع والعشرون, العدد الأول, حزيران, 2004)

- **دراسة, علي دياب, 2004 [1]:**

(تمويل صغار المنتجين والحرفيين- دراسة مقارنة بين التمويل المقدم بواسطة الجهاز المصرفي السوداني والمقدم بواسطة برامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية والترقية الحضرية- UNDP/UPAP).

تهدف الدراسة إلى معالجة مشكلة إستيعاب المؤسسات المصرفية ودورها في وضع سياسة عامة تضم حلول لهذه الشريحة, ومحاولة معالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه كل من المصارف التجارية والمنظمات الطوعية عند تقديم التمويل لهذه القطاعات, وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم التزام المصارف التجارية بتوجيهات البنك المركزي السوداني في تمويل صغار المنتجين والحرفيين. إستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي في الوصول الى نتائج عديدة منها: أن السياسات العامة للدولة إهتمت بهذا القطاع ودوره في التنمية الإقتصادية وقامت بتحديد نسبة مقدره يجب على المصارف إستيفائها لتمويل صغار المنتجين والحرفيين وذلك ضمن السياسات النقدية والتمويلية الصادرة من البنك المركزي, وقدم الباحث العديد من التوصيات في دراسته منها: التامين على دور وأهمية المصارف التجارية والمتخصصة كمؤسسات وسيطة هامة لتمويل صغار المنتجين والحرفيين, كما أوصى الباحث بوجوب الإلتزام من قبل المصارف التجارية بتوجيهات البنك المركزي فيما يتعلق بضوابط الإستثمار والتمويل فيما يتعلق بتمويل صغار المنتجين والحرفيين والمهنيين.

يتفق الباحث مع دراسة دياب, بوجوب لعب المصارف التجارية دورا رئيسياً في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والإلتزام بتوجيهات البنك المركزي, ويتميز الباحث عن دراسة دياب في التركيز على دور مؤسسات الإقراض وليس البنوك التجارية في محافظات غزة.

- **دراسة, سماح ديب الصفدي, 2004[1]:**

---

[1] علي دياب, **تمويل صغار المنتجين والحرفيين -دراسة مقارنة بين التمويل المقدم بواسطة الجهاز المصرفي السوداني والمقدم بواسطة برامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية والترقية الحضرية. UNDP/UPAP,** (السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, رسالة ماجستير غير منشوره, 2004)

(منهجية الإقراض بضمان المجموعة- دراسة حالة برامج الإقراض بضمان المجموعة والإدخار في قطاع غزة) تناولت الدراسة مشكلة مفهوم ومنهجية الإقراض بضمان المجموعة ومدى تطبيقه في برامج الإقراض بالغ الصغر في قطاع غزة, بهدف التعرف على هذه المنهجية وكيفية عملها في مؤسستين من مؤسسات الإقراض بضمان المجموعة والإدخار في فلسطين, هما فاتن وأصالة, واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الوصول للعديد من النتائج منها, إنه توجد معرفة قوية بين عضوات المجموعة قبل الإشتراك بالقرض, لكن عند تشكيل المجموعة تقوم مؤسسة الإقراض بترشيح المقترضات لبعضهن البعض لإكمال عدد المجموعة ولا يخترن بأنفسهن, ووجدت الدراسة بالفعل بان عضوات المجموعة يقمن بالضغط على العضوة التي لا تقوم بالسداد لتأكيد السداد، أكثر من تركهن الأمر لمؤسسة الإقراض للمتابعة، كذلك كانت نتائج الدراسة بأن المقترضات يعرفن وبشكل واضح بأنهن مسئولات عن سداد قرض زميلتهن في حالة عدم إستطاعتها السداد، وتمثلت حوافز السداد المقدمة من مؤسسة الإقراض بالحصول على قرض فردي مستقبلاً، وكذلك حافز زيادة حجم القرض الذي يعتبر كذلك من الحوافز المفضلة لدى المقترضات، وتحفزهن على السداد في الوقت المحدد لإستمرار الحصول على قروض جديدة، واعتبرت المقترضات أن هذه الزيادة مناسبة لسد الإحتياج المالي لمشروعهن، كذلك وجدت الدراسة أن المقترضات أنفسهن لا يرغبن بالإستمرار بالتعامل مع المقترضات اللواتي لا يلتزمن بالسداد.

وتدل نتائج الدراسة أن أغلب المقترضات قيمن تجربتهن بأنها إيجابية، وأن أغلبية المستجيبات يفضلن الحصول على قرض جديد بعد انتهاء قرضهن الحالي، ولكن عبر أغلب أفراد العينة من أصحاب المشاريع عن تفضيلهن الحصول على القرض بشكل فردي

---

[1] سماح ديب الصفدى, **منهجية الإقراض بضمان المجموعة-دراسة حالة برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار فى قطاع غزة,** (فلسطين, الجامعة الإسلامية, رسالة ماجستير غير منشوره, 2004)

أكثر من الحصول على القرض مع مجموعة، للحصول على الإستقلالية في الحصول على القرض وسداده في الموعد المحدد لضمان الحوافز من المؤسسة.

ومن التوصيات التي قدمتها الدراسة, ضرورة إعتماد مبدأ الحوافز في منهجية تقديم القروض للعضوات الملتزمات في تسديد القرض على الموعد, بالإضافة الي الحوافز المشجعة للمشاريع النوعية الناجحة والتي تحمل صفة الإبداع والإبتكار.

يتفق الباحث مع دراسة الصفدي في تناول موضوع مؤسسات الإقراض على أنها الجهة الوحيدة التي تقوم بتمويل أصحاب المشروعات الصغيرة في محافظات غزة, وذلك من خلال برامج متعددة منها ما يخص المرأه بالضمان الجماعي أو الفردي كمدخل لتطوير وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة, كذلك عينة الدراسة فهي من نفس الموقع الجغرافي محافظات غزة. ويتميز الباحث عن دراسة الصفدي في أنها تناولت برنامج القروض بالضمان الجماعي في مؤسستين تخص إقراض المشاريع المملوكة للمرأه على وجه الخصوص, فى حين تناول الباحث مؤسسة أخرى وهى أكبر مؤسسات الإقراض العاملة في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة).

- الدراسات باللغة الأجنبية

- Habeb Ahmed, 2004[1]:

دراسة بعنوان (دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة) تهدف الدراسة إلى التعرف على دور المصارف الإسلامية في إمكانية لعب دورا فاعلاً ومؤثراً في توليد الثروة والحد من الفقر من خلال تمويلها للمشروعات الصغيرة. وتمثلت مشكلة الدراسة في مقدرة المصارف الإسلامية لعب دوراً حقيقياً في التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وقد خلص الباحث الى أن الدور الإجتماعي لطبيعة العقود في المصارف الإسلامية التي من خلالها تستطيع المصارف الإسلامية أن تكون الأفضل في تمويل المشروعات الصغيرة, وبين الباحث أن هناك العديد من البنوك الربوية بدأت تتبع صيغ التمويل الإسلامي في تمويلها للمشروعات الصغيرة, ويضيف الباحث بأن المصرف الإسلامي يستطيع تمويل المشروعات الصغيرة بتكلفة أقل من البنوك الربوية وبالتالي تمكن المشروعات الصغيرة من تحقيق ربح أعلى عن طريق تمويلها من المصارف الإسلامية. وقد إعتمد الباحث في دراسته على خبرات من بنك بنجلادش الإسلامي المحدود والبنك الإسلامي للتنمية, وقد قدم الباحث العديد من التوصيات منها: بذل جهد أكبر من قبل المصارف الإسلامية في ترويج برامجها التمويلية للمشاريع الصغيرة لجذب أصحابها للمصارف الإسلامية.

يتفق الباحث مع دراسة أحمد في ضرورة الإهتمام بقطاع المشروعات الصغيرة, وضرورة تفعيل دور المصارف الإسلامية والتجارية على حدٍ سواء وتوفير مصادر تمويل لها, ويتميز الباحث عن دراسة أحمد في أنه لازال دور المصارف الإسلامية والتجارية ضعيف ولا يرقى الى حجم متطلبات واقع المشروعات الصغيرة في العالم العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص كما ورد سابقاً في حلس ومقداد في الدراسات العربية السابقة..

[1] Habeb Ahmed**, The Role of Islamic Financial Institutions In Financing Micro -Enterprises: Theory And Evidence,** (Jordan: Arab Academy for Financing &Banking Sciences, journal of Financing &Banking Studies, Vol. 13, No. 1. March, 2004)

- Amira Musa, 2002[1]:

دراسة بعنوان (دور المصارف في تمويل الصناعات الصغيرة و قطاع الصناعات اليدوية - حالة دراسية البنك الإسلامي السوداني وبنك التنمية الإجتماعية) تهدف الدراسة الى بحث سلوك ودور المصارف في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة وحصر المشاكل التي تحد من تمويل المصارف لهذا القطاع, وقد تناولت الباحثة في دراستها تجربة النظام المصرفي في دعم الصناعات الصغيرة اليدوية وبيان العناصر الإيجابية والسلبية للتجربة, وفي المقابل إستعرضت الباحثة تجربة مصرف سيوا في الهند ومصرف قراميين في بنغلادش وكلاهما من الدول النامية, وقد أشارت الباحثة لنجاح التجربتان في تمويل العمليات الصغيرة والتي تقوم بها مجموعات قروية بدلاً عن الأفراد, ولا تطب ضماناً فردياً كما هو الحال في السودان, بل يقوم الأفراد بضمان بعضهما البعض, واعتمدت الباحثة في دراستها على بيانات العمليات التمويلية التي وفرها المصرف الإسلامي السوداني ومصرف الإدخار للتنمية الإجتماعية, وقد أخضعت الباحثة هذه العمليات للدراسة والتحليل وتبين أن أسباب القصور التي واكبت هذه العمليات تتلخص فيما يلي:عدم توفر الضمانات الكافية للعمليات التمويلية, ضعف العائد فى المشاريع المقترحة, التكلفة العالية للإدارة والمراقبة, تفشى الأمية الكتابية لدى المستفيدين, سياسة الحكومة تجاه الضرائب والزكاة.

وقد أوصت الباحثة بإمكانية إعادة تجربة مصرف سيوا ومصرف قراميين في السودان لحل مشكلة توفير الضمانات حيث أن ذلك يصبح مسؤولية الجماعات بدلاً من الأفراد مع توفير سبل الرقابة والمتابعة, وتضيف الباحثة بأن هذه الخطوة قد تحقق نجاح تمويل الصناعات الصغيرة الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تقدم الصناعة وتطور الإقتصاد السوداني.

---

[1] Amira Musa,**The Role of Banks in the Finance of Small-Scale Industries and Handicrafts Sector-Case Study of: Sudanese Islamic Bank & Saving and Social Development Bank** (Sudan, Khartoum University, not published, 2002)

يتفق الباحث مع دراسة موسى في أهمية قطاع المشروعات الصغيرة من خلال العينة المستخدمة في بحثها, وأهمية توفير مصادر التمويل اللازمة لها, بالإضافة الى أهمية نقل التجارب الناجحة في العالم وتطبيقها في واقع الدول العربية لتنمية واقعها الإقتصادي والإجتماعي. ويتميز الباحث عن دراسة موسى في عينة البحث وموقعها الجغرافي حيث أنه تم تركيز الباحث على دور مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين لعمق تجربتها في هذا المجال, بالمقابل فإن تجربة البنوك التجارية تكاد تكون معدومة في تمويلها قطاع المشروعات الصغيرة والتعامل معها في الأراضي الفلسطينية, الأمر الذي دفع الباحث إلى تناول دور مؤسسات الإقراض كموضوع للدراسة.

- Abdel Rahman Daoud, 2001[1]:

دراسة بعنوان(تنمية الصناعات الصغيرة في ولاية شمال دارفور) تهدف الدراسة إلى تبيين المشكلات التي تقف أمام نمو هذه الصناعات وإزدهارها. حيث قام الباحث بتصميم إستبانتين, إحداهما تخص أصحاب هذه الصناعات وتتكون من (34)سؤالاً , والأخرى خاصة بالبنوك وتتكون من (15) سؤالاً . وقام الباحث بتقسيم الولاية إلى خمسة مناطق جغرافية هي الفاشر, مليط, كتم, اللعيت وكبكابية, وبهذا التقسيم يعتقد الباحث أن العينة المأخوذة ستكون أكثر تمثيلاً , كذلك قام الباحث باختبار سبعة أنواع من هذه الصناعات عشوائياً هي معاصر الزيوت, التجارة, صناعة الأحذية, الورش الهندسية, الحدادين, المنتجات الجلدية ومصانع الصابون. وإعتمد الباحث في دراسته على عينة من مائه وحدة صناعية وهى بمثابة حجم العينة, واستخدم طريقة العينة المتفرقة أما بخصوص البنوك فقد تم إختيار

[1] Abdel Rahman Daoud**, Development of Small- Scale Industries In Northern Darfur State**, (Sudan, Khartoum University, not published, 2001)

تسعة بنكاً عشوائياً من جملة عشرة بنوك عملت بالولاية, حيث كانت إستجابتهم إيجابية. وقد توصل الباحث للعديد من النتائج منها:

1. إن المشكلة الرئيسة التي تواجه تنمية هذه الصناعات بالولاية هي التمويل, إذ أن تكلفة التمويل عالية جداً وهناك قلة في المواد الخام.
2. كذلك أظهرت الدراسة أن كلاً من أصحاب الصناعات والعمال لا يمتلكون التدريب الإداري والفني اللازم, وأن إجراءات الحصول على القروض طويلة وبيروقراطية.
3. قلة الإمداد الكهربائي والمائي, والتكلفة العالية للنقل والترحيل هي من أكثر العوامل التي تعيق عملية التنمية في ولاية شمال دارفور بوجه عام.

وقد توصل الباحث في دراسته الى العديد من التوصيات منها:

1. لتنمية الصناعات الصغيرة بولاية شمال دارفور يجب على حكومة الولاية توفير بيئة إقتصادية صالحة, وذلك من خلال توفير تسهيلات وإنشاء بنى تحتية كتوفير إمداد كهربائي ومائي, تعبيد طرق, توفير مواد خام واتصالات, ويشير الباحث الى أن توفير هذه العناصر يساعد المستثمرين في إنشاء أعمالهم بالولاية.
2. على حكومة الولاية أن تعمل جاهده لزيادة عدد البنوك وخاصة بنك النيلين للتنمية الصناعية بحسبان أنه البنك الذي انشأ خصيصاً لرعاية الصناعة في البلاد.
3. أوصت الدراسة كذلك, بأنه على حكومة الولاية إنشاء مراكز ومؤسسات للتدريب وتوزيع مناطق صناعية لأصحاب هذه الصناعات.
4. كما أوصت الدراسة وبشدة على قيام وبناء الطرق الداخلية لتقليل تكلفة النقل والترحيل والتي تزيد الحركة تجاه التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

يتفق الباحث مع دراسة داوود في أهمية التمويل للصناعات الصغيرة وأهمية تسهيل الإجراءات للحصول على ذلك التمويل, والتدريب الخاص بأصحاب تلك الصناعات. ويتميز الباحث عن دراسة داوود في تجاوز موضوع البنى النحتية كمحور من محاور الدراسة حيث أنه لا تعتبرها معوق في الواقع الفلسطيني (لصغر المساحة) بإستثناء مشاكل المعابر التي يسيطر عليها الإحتلال الإسرائيلى.

- Samira Ahmed, 1998[1]:

دراسة بعنوان (خصائص الأعمال النسوية في القطاع غير المنظم في الخرطوم الحضرية), ركزت الباحثة في دراستها على إستقصاء الأعمال النسوية الصغيرة في القطاع غير المنظم في الخرطوم الحضرية التي بمقدورها الإقتراض من حيث خصائصها, أدائها والمشاكل التي تواجهها بالتركيز على الإقتراض كعامل معوق. وقد إستخدمت البحاثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تجميع البيانات عن طريق مسح لأربعة وتسعين امرأة توفر لديهم الإقتراض من ثلاث مؤسسات دائنة وقد إستخدمت العينة الطبقية العشوائية, وخلصت الباحثة إلى العديد من النتائج منها:

1. يلعب الفقر دوراً رئيسيا في إنخراط النساء في هذا القطاع ومن بين أهم العوامل هو إنعدام رأس المال وقلة التعليم هما اللذان يجبران النساء من كافة الفئات العمرية إلى اللجوء بصفة عامة لهذه المهن والتي يسهل الدخول إليها.
2. هنالك نسبة معتبرة من النساء اللواتي تركن القطاع الحكومي للقطاع غير المنظم نسبة للإغراءات المتعددة في هذا القطاع وارتفاع مستوى الدخل.
3. إن أقل دخل في هذا القطاع هو أعلى من الحد الأدنى للأجور في القطاع العام.

[1] Samira Ahmed**, The Characteristics of Women Entrepreneurs In The Information Sector That Have Access to Credit The Case of Urban Khartoum** (Sudan, Khartoum University, not published, 1998)

4. أما فيما يتعلق بالقروض فإن رأس المال الإبتدائي لمعظم هؤلاء النسوة أما من مواردهن الخاصة أو الأصدقاء والأقارب أو التجار.

5. مصادر التمويل غير الرسمي هي أكثر أنواع الإقتراض تحبيذاً فيما يختص بشروط سدادها وتوفرها.

وقد أوصت الباحثة بالعديد من التوصيات منها: وضع سياسات وبرامج تنموية فاعلة من قبل الحكومة في محاولة الى تنظيم النشاط النسائي على أساس توفير التمويل اللازم والميسر للأعمال النسوية واعتبارها جزء مهم في العملية الإنتاجية للمساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني.

يتفق الباحث مع دراسة أحمد في أنه يمكن للمرأه أن تلعب دوراً فاعلاً في إستمرارية وتطوير واستقرار واقع المشروعات الصغيرة في العالم العربي, وذلك إذا توافرت شروط التمويل الميسرة وفتح المجال لإمتلاك مشاريع صغيره, ويتميز الباحث عن دراسة أحمد في التركيز على كلا الجنسين من أصحاب المشاريع في محافظات غزة, مع عدم التقليل من أهمية دور المرأة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في أي دولة.

- Mustafa Haroun, 1994[1]:

دراسة بعنوان (تنمية المشروعات الصغيرة في السودان - حالة دراسية - صناعة الأحذية في الخرطوم) تهدف الدراسة إلى تقصي العوامل المحركة والمؤثرة في عملية تطور وارتقاء ورش الأحذية الصغيرة في أمدرمان, وتمثلت مشكلة الدراسة في ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن ودخول عمال غير مهره إلى هذا القطاع. ولتحقيق أهداف الدراسة إختار الباحث عينة من (60) ورشة تراتبياً , كما إختار الباحث عينة عشوائية من (100) من العاملين في هذه الورش لتكملة جوانب الدراسة والوصول الى نتائج علمية, حيث تم إجراء الدراسة في ولاية الخرطوم غير أن

[1] Mustafa Haroun**, Small – Scale Enterprise Development in Sudan, the case of Small-Scale Shoe Industry in Khartoum** (Sudan, Khartoum University, not published, 1994)

معظمها كان بامدرمان ذلك لأنها كانت مركز تجمع هذه الصناعة بمستواها الصغير, وخلصت الدراسة إلى أنه كان لا بد من تطور صناعة الأحذية بمستواها الصغير وهى قطاع فرعي لقطاع الأعمال الصغيرة, وأضاف الباحث إلى أنه هناك عاملاً مهماً يجب أخذه فى عين الإعتبار وهو أن هذا القطاع متأثراً تأثراً كبيراً بظاهرة الهجرة من الريف الى الحضر, ويضيف الباحث, انه رغم السهولة النسبية للدخول في مثل هذه الأعمال إلا أن عملية الإستمرار صعبة مثلما توصلت إليه الدراسة , حيث أن هناك العديد من العوامل التى تؤثر سلباً في ذلك منها الضرائب المفروضة على الورش, المواد الخام, الأيدي العاملة المدربة.

وقد أوصى الباحث بضرورة المساهمة في عملية تطوير هذا القطاع من قبل الحكومة لما له من أهمية في الاقتصاد الوطني, وذلك من خلال توفير أماكن صناعية مناسبة وتخفيف الضرائب المفروضة على هذه الورش, وضرورة العمل على إستقطاب العمال المهرة لهذه الصناعة.

يتفق الباحث مع دراسة هارون, في إمكانية تطور الصناعات المحلية على غرار عينة الباحث (صناعة الأحذية) من بوابة الإهتمام بدعم قطاع المشروعات الصغيرة, حيث ينطبق ذلك على الصناعات الصغيرة أيضا في فلسطين, وتميز الباحث عن دراسة هارون في أنه تناول كل أنواع الأنشطة في الدراسة الحالية (الصناعية, الزراعية, التجارية, والخدماتية) نسبة للواقع الإقتصادي محدود الحجم في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة).

- **التعليق على الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية**

تعتبر الدراسات السابقة بمثابة سلة المعلومات التي تزود الباحث بالتجارب والأفكار والرؤى السابقة في نفس موضوع الدراسة, والتي تفيد الباحث في تعميق رؤيته البحثية تجاه حل المشكلة الخاصة بدراسته. وفي هذه الدراسة تناول الباحث العديد من الدراسات السابقة سالفة الذكر تحت عناوين متفرقة, وقد إتفقت في غالبيتها على أهمية توفير مصادر تمويل ميسرة لقطاع المشروعات

الصغيرة كأساس لحل المشكلة الأساسية في تطور واستمرار هذا القطاع المهم في التطور الإقتصادي لأي بلد, ودراسات أخرى ركزت على أهمية دور المهارات الإدارية لأصحاب المشاريع الصغيرة, وأخرى ركزت على دور الحكومة فى دعم وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة.

وما أثار انتباه الباحث في مراجعته للدراسات السابقة, هو كثرة عناوين الدراسات التي تناولت دور المصارف الإسلامية في دعم وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة في العالم العربي, بل ومطالبة هذه المصارف بلعب دور أكبر في هذا المجال. وسيتعرض الباحث إلى أبرز المواضع والعناوين التي ركزت عليها تلك الدراسات:

- أجمعت الدراسات السابقة على انه لا يوجد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة ويعتمد هذا التعريف على ظروف كل دولة على حده.
- كذلك على أهمية قطاع المشروعات الصغيرة فى التنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- وأكدت على ضرورة تبني هذا القطاع من الجهات الرسمية والغير رسمية داخل الدولة.
- ضرورة أن تخطو المصارف الإسلامية في سياستها للأمام وتلعب دوراً أكبر في المساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال دعمها لقطاع المشروعات الصغيرة.
- وأن تقوم مؤسسات الإقراض بلعب دور فاعل من خلال التنسيق فيما بينها, وخلق آليات تتلائم مع الواقع الموجود لقطاع المشروعات الصغيرة.

ولقد تقاطعت الدراسات السابقة في العديد من العناوين يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- دور مؤسسات الإقراض في دعم قطاع المشاريع الصغيرة.
- دور المصارف الإسلامية والتجارية في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة.
- دور الحكومة في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة.
- أهمية الإدارة في إستمرارية وتطور المشروعات الصغيرة.

- أهمية المعايير المالية في تقدم ونجاح المشروعات الصغيرة.
- الإبتكار وأهميته في حياة المشروعات الصغيرة.

وقد تمثلت أهمية الدراسات السابقة للدراسة الحالية في أنها ساهمت في أغلبها بإثراء الدراسة الحالية وتقويتها, وفتح آفاق وأبعاد جديدة للإستمرار في البحث في هذا الميدان مستقبلاً . هذه العناوين وغيرها شكلت سلة المعلومات للباحث, والبوصلة العلمية التي وجهت الباحث نحو إنجاز هذه الدراسة, بالإضافة إلى الإطلاع على تجارب الآخرين في نفس الموضوع.